﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

تصور مقترح

لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر

إعداد

د. صفاء عبد المحسن رضوان محمد
مدرس أصول التربية كلية
التربية– جامعة سوهاج

المجلة التربوية . العدد التاسع والخمسون . مارس ٢٠١٩م
Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ملخص البحث: -

أهداف البحث: استهدف البحث الحالي تقديم تصور مقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر من خلال إيجاد بعض مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق هذا الهدف.

منهج البحث: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وذلك لملاءمته لموضوع البحث.

أدوات البحث: اعتمدت الباحثة في هذا البحث على الأدوات التالية:-

١-المقابلات المقننة مع بعض مديرات وموجهات رياض الأطفال بمحافظة سوهاج.

٢- استطلاع رأي موجهات رياض الأطفال حول مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

عينة البحث: وتكونت عينة البحث من (٦٤) موجهة رياض أطفال بمحافظة سوهاج وهم يمثلون المجتمع الأصلي كله حيث بلغ عدد موجهات رياض الأطفال بالمحافظة (٦٤) موجهة.

نتائج البحث: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وذلك في ضوء الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة ومنها:

-يتطلب تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر إيجاد مصادر تمويل بديلة وآليات محددة تتمثل في مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تمويل رياض الأطفال باعتبار أن التعليم ليس مسئولية الدولة وحدها وإنما مسئولية المجتمع بأكمله.

وفي ضوء نتائج الدراسة قدمت الباحثة تصور مقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

الكلمات المفتاحية: رياض الأطفال- مجانية رياض الأطفال.

A Proposal to Achieve Free Kindergarten Education in Egypt

By

Safaa Abd el Mohsen Radwan Mohamed

Lecturer of foundations of Education, Faculty of Education, Sohag University

Abstract

Objective: The present study aims to make a proposal to achieve free kindergarten education in Egypt by seeking alternative funding sources and specific mechanisms.

Method: The author adopted the descriptive approach because it is more appropriate to the nature of the study.

Tools: The study utilized the following tools:

1. Structured interviews with the principals and mentors of some kindergartens in Sohag.
2. Survey the perspectives of kindergarten mentors on alternative funding sources and some mechanisms to achieve free kindergarten education in Egypt.

Sample: The sample comprised (64) kindergarten mentor in Egypt representing the whole population of (64) mentor.

Results: The study concluded that:

- Achieving free kindergarten education in Egypt requires alternative funding sources and specific mechanisms, including the involvement of civil society institutions in funding kindergartens because education is not the responsibility of the state, but the whole society shall be involved.

Based on the results, the study made a proposal to achieve free kindergarten education in Egypt.

Keywords: Kindergarten, Free kindergarten education

مقدمة:

تعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان، ويعد الاهتمام بالطفولة من أهم المعايير التي يقاس بها تقدم الأمم ورقيها، ففي هذه المرحلة تتكون شخصية الطفل وتتشكل عاداته واتجاهاته، حيث أكدت العديد من الدراسات على أهمية هذه المرحلة لما لها من بالغ الأثر على أداء الطفل في المستقبل وعلى تهيئته للدخول إلى المدرسة الابتدائية، لذا يجب السعي للاهتمام بهذه المرحلة وتطويرها بما يتناسب مع حاجات الأطفال والمستجدات التربوية والانفجار المعرفي الهائل المتسارع.

وانطلاقًا من هذه الأهمية تحظى الطفولة المبكرة باهتمام دولي ظهر واضحًا من خلال الإعلان العالمي حول التربية للجميع في مؤتمر(جومتيان) عام ١٩٩٠م الذي أكد على ضرورة رعاية الطفل وتعليمه منذ الميلاد واعتبر مرحلة الطفولة المبكرة جزءًا أساسيًا من مرحلة التعليم الأساسي، والمبادرة الدولية للتعليم للجميع حيث احتلت تربية الطفولة المبكرة الهدف الأول من أهداف المبادرة والذي ينص على أهمية توسيع وتحسين التربية في مرحلة الطفولة المبكرة وأنه على دول العالم بلوغ الهدف بحلول عام ٢٠١٥م، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي أكدت على حق الطفل في التعليم على أساس من تكافؤ الفرص.

ولذلك تهتم دول العالم بتربية الأطفال من خلال مؤسسات تربوية ذات معايير ومواصفات علمية وتربوية وهي مؤسسات رياض الأطفال وتحظى رياض الأطفال باهتمام كل دولة ومجتمع حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بها ففي العالم العربي بعض الدول النفطية ذات الموارد المرتفعة لديها الامكانات المادية لتطوير نظم رياض الأطفال، وكذلك علي المستوى العالمي، فكل دول العالم الرأسمالي تهتم اهتماما بالغًا بنظم رياض الأطفال، وتستخدم الأساليب التربوية والعلمية التي تمكنها من تقديم أفضل أداء لتربية طفل ما قبل المدرسة. (شبل بدران، ٢٠١٦م،١٥).

وتعد مصر من الدول التي اهتمت بمرحلة الطفولة وظهر هذا الاهتمام في عدة تشريعات واتفاقيات منها وثيقة عقد حماية الطفل المصري والتي اعتبرت العشر سنوات من ١٩٨٩م/١٩٩٩م (العقد الأول) عقدًا لحماية الطفل المصري ورعايته والاهتمام بمشروعات الطفولة، وأيضًا العقد الثاني من ٢٠٠٠م/٢٠١٠م ، وقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م بإصدار قانون الطفل والذي تضمن عدة أبواب منها ما يتعلق بالرعاية التربوية في رياض

الأطفال بما يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل المدرسة وتهيئتهم لها. والمادة رقم (٨٠) من دستور ٢٠١٤م والتي تنص على أن "لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره". (جمهورية مصر العربية، دستور ٢٠١٤م، المادة ٨٠)

ومعني أن الدستور أقر هذا الحق فيجب منحه لكل الأطفال دون السادسة أي مرحلة رياض الأطفال، وتوفير المجانية لكل الأطفال لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التربوية وديمقراطية التعليم.

ولقد أكدت منظمة "اليونسكو" على أن الرعاية والتربية الجيدة في مرحلة الطفولة المبكرة تسهم في تحسين نوعية النظام التعليمي بأكمله، حيث أوضحت أن هناك علاقة إيجابية بين نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال ونسبة نجاحهم في مراحل التعليم العام، كما أن هناك علاقة مباشرة بين التحاق الأطفال برياض الأطفال وانخفاض نسبة تسربهم من المدارس خلال مراحل التعليم العام. (اليونسكو،٢٠٠٧م)

وتتضمن الرعاية والتربية المبكرة إعداد الأطفال التدريجي لدخول الصفوف الابتدائية، باعتبار هذه المرحلة انتقالية يرافقها غالبًا توقعات مرتفعة بشأن ما يجب على الأطفال القيام به، ولتحقيق الأهداف التنموية بما في ذلك الوضع الصحي والغذائي واللغة المناسبة للسن والنمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي، يلزم توفير الرعاية والتربية النوعية والشاملة لجميع الأعمار بما في ذلك مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني والنوعي وذلك بالحرص على إلحاق جميع الأطفال في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ذات النوعية الجيدة وتهيئتهم للتعليم الابتدائي بحلول العام ٢٠٣٠م.(المنتدى العالمي للتربية،٢٠١٥م،٨)

كماهدفت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م/٢٠٣٠م إلى رفع معدل القيد الإجمالي برياض الأطفال إلى ٨٠% من جميع الأطفال في الفئة العمرية (٤-٥) سنوات، ورفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية برياض الأطفال، ورفع معدلات القيد الإجمالي بنسبة ٥% سنويا مع البدء بالمناطق النائية والفقيرة ذات معدلات الالتحاق المنخفضة (أقل من ٢٠%) وإعفاء الأطفال في هذه المناطق من المصروفات، ليتحقق الهدف العام من برنامج الطفولة بالخطة والتمثل في التوسع في مرحلة رياض الأطفال كمًا وكيفًا لضمان تقديم تعليم عالي الجودة لتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والبدنية للأطفال

في الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات خاصة في المناطق المحرومة.(الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م2030-م، ٢٠١٤، ٦٨)

ولتحقيق الأهداف السابقة من التوسع برياض الأطفال ورفع القدرة الاستيعابية ومعدلات القيد عامة وفي المناطق الفقيرة خاصة، يتطلب ذلك توفير التربية المجانية بدون مصروفات تتكبدها الأسر، حتى يمكن إلحاق كل أطفال الشريحة العمرية من ٤-٥ سنوات، حيث لا يمكن رفع معدلات وإتاحة هذه المرحلة إلا إذا تحققت فيها شروط المجانية.

فإذا كانت مجانية التعليم كفلها الدستور المصري في مرحلة تعليم ما بعد رياض الأطفال، فمن الأولى أن يكون مكفولًا لأطفال هذه المرحلة وإتاحتها بالمجان، ويجب أن تكون مرحلة رياض الأطفال مجانية لكل الأطفال، حتي يمكن ضمان جودة التعليم في المراحل التالية لها والقضاء على مشكلات تسرب ورسوب الأطفال بمراحل التعليم العام.

وبالتالي تمثل مجانية رياض الأطفال قضية مهمة لابد من إيجاد آليات مناسبة لتحقيقها بما يضمن توفير التربية الجيدة للأطفال حيث أن خدمات الطفولة تتأثر بالجانب المادي فهو الذي يحدد ما يستطيع المجتمع تقديمه لتحقيق مجانية رياض الأطفال في المرحلة العمرية من (٤-٦) سنوات.

مشكلة البحث

برغم الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال من قبل الدولة وإصدار التشريعات التي تنظم العمل بها، وإنشاء العديد من رياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة إلا أنها خارج السلم التعليمي، ولا تخدم إلا عدد قليل من أطفال الفئة العمرية من (٤-٦) سنوات، حيث يظل الكثير من هؤلاء الأطفال على قوائم الانتظار ولا يتم قبولهم كما أقرت التشريعات بحق الطفل في التربية ومجانيتها بتلك المرحلة.

ففي دراسة (فتحي عبد الرسول محمد، ١٩٩٧، ٢٥٤) استهدفت التعرف على التشريعات المنظمة لرياض الأطفال من حيث مفهومها وأهدافها ونظام العمل بها وبرامجها، إضافة إلى التعرف على واقع رياض الأطفال ومدى مطابقتها أو اختلافها مع التشريعات المختلفة، توصلت إلى أن هناك فجوة بين التشريع والواقع وافتقارها إلى التكامل والشمول.

كما أن هناك تحديات تواجه تطبيق المجانية برياض الأطفال تتمثل في تدني جودة الخدمات المقدمة لأطفال الروضات الحكومية وذلك بسبب نقص التمويل الكافِ لتنفيذ خطط التطوير والبرامج والأنشطة المتميزة، وأصبحت الجودة والإتاحة قاصرة فقط على الروضات الخاصة وهذا من شأنه يكرس الطبقية في المجتمع المصري ويقصر التربية بهذه المرحلة على القادرين ووضع العقبات أمام الفقراء وغير القادرين.

وبحسب تقرير للبنك الدولي أن الأطفال المنتمين إلى أثرى ٢٠% من الشعب هم الأكثر حضورًا لرياض الأطفال بأكثر من أربع أضعاف الأطفال من أفقر ٢٠% وأشار التقرير إلى أهمية رعاية وتعليم الأطفال مبكرًا والاهتمام بالشرائح الأكثر فقرًا أو ضعفًا، ونظرا للتفاوت في الثروات ومعدل الحضور إلى رياض الأطفال فقد خلص الباحثون إلى أن هيكل نظام التعليم في مصر يساهم في زيادة عدم تكافؤ الفرص للأطفال. (المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٨م،١٣)

كما أنه وفقًا لما ورد بالخطة الاستراتيجية من رفع معدل القيد الإجمالي برياض الأطفال إلى ٨٠% من جميع الأطفال في الفئة العمرية (٤-٥) سنوات، ورفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية برياض الأطفال والتي كان من المفترض تحقيقه بنهاية ٢٠١٦م/ ٢٠١٧م، إلا أن معدلات القيد الحالية مازالت بعيدة عما تم استهدافه في الخطة وأن هناك نقص كبير في قاعات رياض الأطفال وأن هناك الكثير من المدارس الابتدائية غير ملحق بها رياض أطفال بحسب بيانات وإحصاءات من التربية والتعليم. (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م-2030 م، ٦٨، ٢٠١٤)

وهذا ما أكدته بعض الدراسات مثل دراسة (علي عبد الرؤوف محمد 2014م،٧) والتي هدفت إلى تقديم تصور مقترح يمكن أن يسهم في تفعيل سياسات تربية الطفولة المبكرة في مصر مما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع وتوصلت إلى أن معظم الأطفال في عمر ٣-٥ سنوات لم يتح لهم الالتحاق برياض الأطفال وهذا يعبر عن عدم قدرة النظام التعليمي في مصر على بلوغ أهداف التعليم للجميع الخاصة بتربية الطفولة المبكرة بحلول عام ٢٠١٥م وعدم قدرة النظام التعليمي على توفير تعليم ذي نوعية جيدة للأطفال.

وقد أصبح انخراط الطفل في برنامج رياض الأطفال ضرورة لا غنى عنها، ونظرًا لأن لكل روضة قدرتها الاستيعابية فأصبح من المحال أن يقبل جميع أطفال المجتمع على حد

سواء وهذا يخلق تباينًا بفرص التربية والتعليم التي يفترض أن تمنح لكل طفل هذا بالإضافة إلى أن رياض الأطفال غير مدرجة في السلم التعليمي وهذا أمر بالغ الخطورة حيث أن لكل طفل الحق في الالتحاق بالروضة لاكتساب المهارات التي تؤهله لدخول المرحلة الابتدائية. (رافدة الحريري،٢٠١٣، ٣٢٣)

كل هذه المشكلات والتحديات التي تواجه مرحلة رياض الأطفال تجعل من تحقيق المجانية بها ضرورة ملحة يمكن من خلالها تطوير هذه المرحلة، ومن هنا جاءت فكرة البحث الحالي لوضع تصور مقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر، وجاءت تساؤلات البحث كما يلي:-

١-ما تشريعات رياض الأطفال في مصر؟

٢-ما دواعي مجانية رياض الأطفال في مصر؟

٣-ما واقع رياض الأطفال في مصر؟

٤-ما التصور المقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر؟

أهداف البحث

استهدفت الباحثة من إجراء البحث الحالي تحقيق الأهداف التالية:

١- العمل على تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

٢- وضع آليات لتحقيق المجانية وتوفير الميزانية الخاصة بها.

٣-محاولة تحديد مجانية رياض الأطفال من خلال الاستناد إلى تشريعات هذه المرحلة.

٤-الوقوف على دواعي ومبررات تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

٥- تقديم تصور مقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من النقاط التالية:

١- أهمية مرحلة رياض الأطفال في تكوين شخصية الفرد منذ صغره وتنشئته التنشئة التربوية الصحيحة مما ينعكس على المجتمع بأكمله.

٢- ما طرأ على المجتمع المصري من تحولات أدت إلى ضرورة الاهتمام بتربية الطفل في سنواته الأولى قبل دخوله المرحلة الابتدائية.

٣- قد يفيد البحث الحالي القائمين على تطوير رياض الأطفال للارتقاء بتلك المؤسسات.

٤- قد يساهم هذا البحث في استكمال جهود الباحثين السابقين الدارسين لمشكلات رياض الأطفال.

٥- قد يفيد البحث الحالي في إيجاد بدائل لتمويل رياض الأطفال لتحقيق مجانيتها.

مصطلحات البحث

رياض الأطفال:

هي نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها. (قانون الطفل ١٢ لسنة ١٩٩٦م، المادة ٥٥)

ويعرف البحث الحالي رياض الأطفال بأنها:

هي مؤسسات تربوية يلتحق بها الأطفال من سن ٤:٦ سنوات وقد تكون قائمة بذاتها أوملحقة بالمدارس الابتدائية وتستهدف تنمية شخصية الطفل في جميع جوانبها وإعداد الطفل وتهيئته للمرحلة الابتدائية من خلال برنامج منظم لرياض الأطفال.

مجانية رياض الأطفال:

يعرف البحث الحالي مجانية رياض الأطفال بأنها:

حصول كل طفل على حقه في التربية برياض الأطفال دون دفع أية مصروفات، ويتم تمويلها إما بفرض الضرائب المالية أو من قبل الجمعيات الخيرية أو أي مصادر تمويلية أخرى عوضًا عن الأقساط والرسوم أو المصروفات التي يدفعها الأطفال مقابل الالتحاق والقيد بمرحلة رياض الأطفال.

منهج البحث

يعتمد البحث الحالي على منهج البحث الوصفي وذلك لملاءمته لموضوع البحث، وذلك لأن هذا المنهج لا يقوم على مجرد جمع المعلومات والبيانات وتبويبها فقط إنما يمتد إلى تفسيرها وكثيرًا ما يقترن الوصف بالمقارنات واستخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير، كما أن الباحث في المنهج الوصفي يستخدم الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها

البيانات والمعلومات التي جمعها، ويربط بين الظواهر وبعضها البعض مكتشفًا العلاقة بين المتغيرات في البحث. (حسام مازن، ٢٠١٢، ٢٨٦)

وبالتالي استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة موضوع البحث وذلك من خلال تحديد مفهوم مجانية رياض الأطفال بصفة عامة، ومبررات تحقيقها، ووصف وتحليل الوضع الراهن بمرحلة رياض الأطفال في مصر، لتقديم تصور مقترح لتحقيق مجانية هذه المرحلة.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي في هذا البحث كالتالي:-

-في الجزء الخاص بالدراسة النظرية للأدبيات والدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بالمحاور العلمية التي اشتمل عليها البحث.

- الدراسة الميدانية من خلال تصميم أداة الدراسة وتطبيقها.

- تحليل وتفسير النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال الدراسة الميدانية.

- وضع تصور مقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

أدوات البحث

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على الأدوات التالية:-

١- المقابلات المقننة مع بعض مديرات وموجهات رياض الأطفال بمحافظة سوهاج.

٢- استطلاع رأي بعض الخبراء والمسئولين عن رياض الأطفال حول مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر، وتطبيقه على العينة.

عينة البحث

موجهات رياض الأطفال بمحافظة سوهاج، وتكونت عينة البحث من (٦٤) موجهة وهم يمثلون المجتمع الأصلي كله حيث بلغ عدد موجهات رياض الأطفال بالمحافظة (٦٤) موجهة.

خطوات السير في البحث:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي تبلورت مشكلة البحث وسارت الباحثة في بحثها وفقا للخطوات التالية:-

١- الإطار العام للبحث: وهو ما قامت فيه الباحثة بالتعريف بالبحث من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وعرض مشكلة البحث وأهميته ومنهجه، والتعرف على حدود البحث ومنهجه ومصطلحاته.

٢- الإطار النظري للبحث: وجاء الإطار النظري للبحث مكونًا من ثلاثة أجزاء هي:

- الجزء الأول: تناولت فيه الباحثة تشريعات رياض الأطفال في مصر، وجاء هذا الجزء ليجيب عن التساؤل الأول من أسئلة البحث وهو: ما تشريعات رياض الأطفال في مصر؟

- الجزء الثاني: تناولت فيه الباحثة دواعي تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر، وجاء هذا الجزء ليجيب عن التساؤل الثاني من أسئلة البحث وهو: ما دواعي تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر؟

الجزء الثالث: : تناولت فيه الباحثة واقع رياض الأطفال في مصر، وجاء هذا الجزء ليجيب عن التساؤل الثالث من أسئلة البحث وهو: ما واقع رياض الأطفال في مصر؟

الجزء الرابع: قدمت فيه الباحثة تصور مقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر، وجاء هذا الجزء ليجيب عن التساؤل الرابع من أسئلة البحث وهو: ما التصور المقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر؟

الإطار النظري للبحث

أولًا: تشريعات رياض الأطفال:

تعد رعاية الطفل وتربيته حقًا أساسيًا من حقوق الطفل والتي تسهم في تنمية شخصيته في جميع جوانبها مما يؤدي إلى تقدم المجتمع وازدهاره، وقد أكدت المواثيق الدولية والعديد من التشريعات على هذا الحق ونصت على جودة برامج التربية المبكرة التي تقدم للطفل.

فقد عبر عن ذلك الإعلان الدولي لحقوق الإنسان عام ١٩٥٩م. وفي عام ١٩٨٩م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل والتي دعت الحكومات إلى ان تقدم المساعدة الملائمة للآباء والأمهات في تربية الطفل، وأن تنشئ المؤسسات التي توفر العناية اللازمة للطفل مما ييسر تفتح شخصيته وتنمية مواهبه واستعداداته الجسمية والنفسية إلى أقصى حد. (استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في مصر، ٢٠٠٥م/٢٠١٠م،٧)

كما تم إصدار وثيقة عقد حماية الطفل المصري- العقد الأول ١٩٨٩/١٩٩٩م، الذي أعلنه رئيس الجمهورية باعتبار الفترة من ١٩٨٩/ ١٩٩٩م "عقدًا لحماية الطفل المصري ورعايته" مناشدًا كافة الأفراد والهيئات الرسمية والأهلية والجمعيات الخاصة والخيرية أن يكرسوا جهودهم خلال هذا العقد لمتابعة ودعم المبادرات الرامية إلى إعطاء مزيد من الأولوية لمشروعات الطفولة في الخطط المقبلة. (وثيقة عقد حماية الطفل المصري، العقد الأول١٩٨٩-١٩٩٩م)

وتعزز هذا الاتجاه في مصر بأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م والذي تضمن ثمانية أبواب، منها ما يتعلق بمجال الرعاية التربوية للطفل في رياض الأطفال، حيث ورد بالباب الرابع من هذا القانون فصل كامل وهو الفصل الثاني بعنوان رياض الأطفال متضمنًا المواد (٥٥)،(٥٦)،(٥٧)،(٥٨)، حيث نصت المادة (٥٥) على أن رياض الأطفال هي نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها، واعتبرت المادة (٥٦) روضة الأطفال هي كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعه، ونصت المادة(٥٧) على أن رياض الأطفال تهدف إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية

والخلقية والدينية، والمادة(٥٨) التي نصت على أن رياض الأطفال تخضع لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم ولإشرافها الإداري والفني، وتحدد مواصفاتها وشروطها. (قانون الطفل ١٢ لسنة ١٩٩٦م، المواد من ٥٥:٥٨، ٢٥)

ثم صدرت وثيقة العقد الثاني لحماية الطفل المصري ٢٠٠٠م/٢٠١٠م والتي اهتمت بالطفل ورعايته في جميع المجالات ومنها المجال التعليمي حيث أكدت على التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ١٠% من جملة الأطفال في الفئة العمرية من ٤-٦ سنوات ولتصبح جزءًا من مرحلة التعليم الإلزامي المجاني. (وثيقة عقد حماية الطفل المصري، العقد الثاني٢٠٠٠م/٢٠١٠م، ٦)

ثم نصت المادة (٨٠) من دستور ٢٠١٤م على أن "لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره". (جمهورية مصر العربية، دستور ٢٠١٤م، المادة ٨٠)

إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من القرارات الوزارية الخاصة بمرحلة رياض الأطفال ومنها:-

١- القرار الوزاري رقم (١٥٤) لسنة ١٩٨٨م بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦م بشأن تنظيم رياض الأطفال في المدارس الرسمية.

٢- القرار الوزاري رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٩م بتاريخ ١٩٨٩/٧/٤م بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة.

٣- القرار الوزاري رقم (٣٩٨) لسنة ١٩٩٨م بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦م بشأن القبول في رياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة.

يتضح مما سبق أن هناك اهتمامًا كبيرًا بمرحلة رياض الأطفال بمصر تمثل في العديد من التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية التي تناولت هذه المرحلة بالاهتمام والرعاية، ولكن هذا الاهتمام والرعاية معظمه لم يتحقق في الواقع كما سيتضح من خلال البحث الحالي.

ثانيًا: دواعي مجانية رياض الأطفال في مصر.

من دواعي ومبررات تحقيق المجانية برياض الأطفال:

(١) رفع معدلات القيد والاستيعاب برياض الأطفال: -

يقصد بالقيد مجموع التلاميذ الموجودين فعلًا في مدارس كل مرحلة تعليمية في سنواتها المحددة بالنسبة لمجموع عدد من هم في سن هذه المرحلة في مجموع السكان من سن (٤-٦) سنوات في رياض الأطفال، أما الاستيعاب فهو أعداد التلاميذ المفروض أن يلتحقوا بالتعليم في أول كل سنة من مراحله المختلفة.(حامد عمار، ٢٠١٠م،٥)

ويعني رفع معدلات القيد والاستيعاب بمرحلة رياض الأطفال إتاحتها لجميع الأطفال في الفئة العمرية (٤-٦) سنوات وبالتالي لا يوجد أطفال في هذا السن لم يلتحقوا بها أو بما يسمى قوائم الانتظار، فنظرًا لزيادة الطلب على رياض الأطفال أصبح يتقدم إليها أعداد تفوق قدرة فصول ومؤسسات رياض الأطفال على استيعابهم.

وقد كشفت العديد من الوثائق والتقارير الدولية والمحلية عن انخفاض شديد لنسبة الاستيعاب بهذه المرحلة في كثير من الدول العربية ومن بينها مصر التي لا تزيد نسبة استيعاب الأطفال برياض الأطفال بها عن ١٨% في الوقت الذي تطالب فيه كافة المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها بضرورة زيادة نسبة الاستيعاب بهذه المرحلة زيادة كبيرة بل وجعلها مرحلة إلزامية وذلك لكون هذه المنظمات والمراكز الدولية والعلمية تعتبر التربية المبكرة ذات الجودة العالية حق من حقوق الطفل على أسرته ومجتمعه والمجتمع الدولي بشكل عام، لذا تسعى مصر لزيادة هذه المؤسسات التربوية سعيًا لتحقيق زيادة استيعاب الأطفال بها. (وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لرياض الأطفال،٢٠١١م،٨)

حيث بينت الإحصاءات تدني نسبة الاستيعاب بمؤسسات الطفولة المبكرة في الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم وقد أكد التقرير الصادر عن اليونسكو في عام ٢٠٠٤م حول التربية المبكرة أن نسبة الاستيعاب بمرحلة الطفولة المبكرة في كثير من الدول العربية مازالت شديدة الانخفاض حتى عام ٢٠٠٣م، وأنها لم تتجاوز في مصر ١٥%. (المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم العرب،٢٠٠٦م،٣٤)

ففي دول العالم المتقدمة وصلت نسبة الاستيعاب إلى معدلات عالية، والبعض الآخر على مشارف الوصول إلى تحقيق الاستيعاب الكامل بهذه المرحلة، إيمانًا من هذه الدول بأن التربية السليمة تبدأ من رياض الأطفال وليس ما بعدها.

ففي ألمانيا يتم توفير رياض الأطفال من سن (٣-٦) سنوات منذ عام ١٩٩٦م، حيث يحق لكل طفل الحصول على مكان في رياض الأطفال من سن ٣ سنوات وحتى المدرسة

الابتدائية، ونتيجة لذلك أكثر من ٩٠% من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣-٦ سنوات يلتحقون برياض الأطفال والتي لديها خطط ومبادئ تعليمية وتوجيهية واضحة لتربية الأطفال وتطوير مهاراتهم. (Christina Felfe, 2018,35)

ولتحقيق نسب الاستيعاب العالية يحتم ذلك على الدولة أن تجعل مرحلة رياض الأطفال إلزامية مجانية لجميع الأطفال في المرحلة العمرية من (٤-٦) سنوات، وأن تكون قاعدة السلم التعليمي، فإذا كان التعليم الأساسي إلزامي ومجاني فمن الأولى أن تكون رياض الأطفال إلزامية ومجانية لأن التربية الجيدة تبدأ من رياض الأطفال كما فعلت بعض الدول المتقدمة وجعلت بداية السلم التعليمي من رياض الأطفال.

حيث اقترحت (دراسة سلوى باقر جوهر وآخرون ٢٠١٧م، ٣٣٦) بأن تكون مرحلة رياض الأطفال بدولة الكويت إلزامية ضمن التوجهات الاستراتيجية التربوية، حيث إن مرحلة رياض الأطفال بدولة الكويت حظيت باهتمام كبير، كما تعد الكويت بلدًا رائدًا في إنشاء رياض الأطفال الحكومية وإتاحتها بالمجان.

(٢) ازدواجية رياض الأطفال بين الحكومي والخاص: -

حيث أصبح يوجد نوعان من رياض الأطفال فنوع يتمثل في رياض الأطفال الحكومية العامة التي تتولى الدولة الإنفاق عليها بشكل ضعيف غير كافٍ، والنوع الثاني هو رياض الأطفال الخاص التي يتم الإنفاق عليها من المصرفات التي يتكبدها أولياء الأمور الذين يلحقون أولادهم بها.

وقد أخذ القطاع الخاص يلعب دورًا متزايدًا في مجال التعليم مع تغيير نمط الإدارة الاقتصادية للدولة، وإطلاق الحرية للاستثمار الخاص في جميع المجالات، بجانب تدهور أوضاع التعليم الحكومي منذ بداية الثمانينيات مع استحكام أزماته، وسعى قطاع كبير من أسر الطبقة الوسطى للبحث عن تعليم أفضل لأطفالها، لذا شهد المجتمع المصري زيادة في أعداد المدارس الخاصة العادية واللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم. (سامي نصار، ٢٠١٣م، ١٢)

وأدى انتشار التعليم الخاص على النحو الموجود في مصر حاليًا إلى إشعال الطبقية بالمجتمع المصري، إذ أصبح التعليم فيه مقدمًا للصفوة، وأصبح الالتحاق بالمدارس الخاصة صورة من صور الوجاهة الاجتماعية في المجتمع المصري والتي رسخت بدورها مفاهيم

الإحساس بالقهر لدي بعض الطلاب الفقراء الذين يرون أنهم في مجتمع يكاد يكون متجهًا نحو نوع جديد من أنواع العنصرية في التعليم. (علي صالح جوهر، ٢٠١٥، ١٥)

كما أظهرت دراسة (نسرين محمد عبد الغني ٢٠١٧م، ٢١٨:٢١٩) أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ما بين الثنائية بين ما هو حكومي وخاص، وطني وأجنبي، ديني ومدني وغيرها من الثنائيات بل امتد ليشمل ليحمل ثنائية وثلاثية ورباعية بين الحكومي والحكومي ذاته. ومثال على ذلك أن بمصر العديد من أنواع التعليم في المدارس العامة، حيث يوجد تعليم مجاني حكومي وتعليم مجاني حكومي في مدارس تجريبية بمصروفات، والتجريبي المميز بمصروفات أعلى من التجريبي أو الرسمي العادي، وتوجد أيضًا مدارس النيل والتي تعتبر مدارس حكومية تابعة لمجلس الوزراء مصروفاتها مرتفعة تبدأ من ١٢ ألف و٨٢٥ جنيه لمرحلة رياض الأطفال.

ولذلك يسهم تحقيق مجانية رياض الأطفال في القضاء على ازدواجية التربية في هذه المرحلة الحساسة والمهمة من حياة الإنسان، وبذلك يصبح هناك نموذج تربوي موحد يقدم لكل أطفال الشعب المصري بكافة طوائفه مما يؤثر على المجتمع ككل ويسهم في إصلاح عملية التربية والتعليم بدايًة من رياض الأطفال.

(٣) **خصخصة رياض الأطفال:** -

فقد انتشرت المدارس الخاصة بشكل كبير في العقدين الماضيين لاسيما في البلدان الآسيوية والإفريقية ذات الدخل المتوسط والمنخفض وهذا الانتشار نتيجة للنقص في الإنفاق العام الكافي مما أدى إلى انتشارها لتلبية الطلب المتزايد على التعليم من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المدارس الخاصة أكثر جاذبية للآباء من المدارس العامة، وارتفاع كفاءته وجودته، ولكن من منظور حقوق الإنسان والإنصاف فإن النمو في التعليم الخاص يتحدى مسئولية القطاع العام تجاه ضمان الحق في التعليم ويسلط الضوء على الفروق بين الطبقات. (Priyadarshani Joshi,2019,57)

وأصبح التعليم الخاص في مصر واقعًا لا يمكن إنكاره، فلم يصبح التعليم الحكومي هو السبيل الوحيد للحصول على التعليم وإنما أصبح للقطاع الخاص دور بارز في المنظومة التعليمية، وينطبق الوضع على مؤسسات رياض الأطفال حيث انتشرت رياض الأطفال

الخاصة والتي أصبحت البديل الوحيد أمام بعض الأسر التي لم يحصل أطفالها على فرص الالتحاق برياض الأطفال الحكومية نظرا لضعف معدلات الاستيعاب وكثافة الفصول وعجز المعلمات.

وأصبحت برامج الخدمة التربوية التي تقدم لأطفال رياض الأطفال الخاصة وخاصة (اللغات)، هي برامج متميزة ترفيهيًا وتكنولوجيًا، فبينما أطفال هذه الرياض الخاصة يتعاملون مباشرة مع بعض برامج ومنتجات التكنولوجيا الحديثة كالكمبيوتر وغيره من أدوات، المسرح، الرحلات، والحفلات، والموسيقى، فإن أطفال رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الرسمية يعانون من الحرمان الثقافي والبيئي من قبل هذه البرامج الترفيهية والتكنولوجية دون ذنب. (جابر محمود طلبة، ٢٠٠٢م، ٤١٣)

وهذا ما أكدته دراسة (نسرين محمد فوزي الباسل ٢٠١٣م، ٣٨٣) من أن هناك اختلافًا في الشكل والمضمون بين التعليم الخاص والتعليم الحكومي، حيث يحرص أصحاب المدارس الخاصة على إظهار مدارسهم بصورة جذابة، بالإضافة إلى نوع الأنشطة التي تمارس.

وذلك الوضع يعد اخلالًا بمبدأ تكافؤ الفرص التربوية بين الأطفال وعدم المساواة، ويكرس الطبقية في المجتمع التي تقصر فرص الحصول على التربية للأغنياء والقادرين دون الفقراء.

ومن مظاهر عدم تكافؤ الفرص أن التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال الملحقة بالمدارس الرسمية في مناطق الريف يكاد يكون محدودًا نسبة إلى توزيع مثيلاتها في المدن، كما أن وجود رياض أطفال خاصة في الريف يكاد يكون نادرًا، بينما وجود رياض أطفال للغات بنوعيها الرسمي أو الخاص فهو معدوم في ربوع الريف المصري، وهذا يدل على سوء توزيع الخدمات التربوية على الأقل بالنسبة لرياض أطفال المدارس الرسمية، ويدل أيضًا على مدى الحرمان البيئي والثقافي الذي يعانيه أطفال الريف، واستحواذ المدينة على معظم الخدمات التربوية في مرحلة ما قبل المدرسة والتي هي حق لجميع الأطفال دون تميزات جغرافية معينة. (جابر محمود طلبة، ٢٠٠٢م، ٤١٤)

وأكدت دراسة (Kejian Li 2016, 427) أنه برغم ارتفاع معدلات القيد في رياض الأطفال الصينيين من عمر (٣-٦) سنوات والتسجيل في برامج الرعاية والتعليم المبكر، إلا

أنه يوجد انخفاض في جودة برامج التربية المبكرة في المناطق الريفية أكثر من الحضرية، وفي برامج القطاع الخاص مقارنة بالبرامج العامة.

وبرغم أن رياض الأطفال الخاصة تجذب أولياء الأمور بسبب الدعايا والأنشطة التي تجذب الأطفال لها، إلا أن بها الكثير من المساوئ والعيوب التي تجعل من تحقيق مجانية رياض الأطفال هدفًا ينبغي تحقيقه والإلحاح عليه.

ثالثًا: واقع رياض الأطفال في مصر.

ويتم دراسة واقع رياض الأطفال في مصر من خلال ما يأتي:

(١) **نسبة الاستيعاب:** -

ويعبر عن الاستيعاب بمعنى آخر وهو الإتاحة بمعنى إتاحة رياض الأطفال لجميع الأطفال في المرحلة العمرية من (٤-٦) سنوات، وتوفير فرص التربية بهذه المرحلة بصورة متكافئة وعادلة لجميع الأطفال، وأن تتاح الفرص للأطفال الفقراء والأطفال بالمناطق المحرومة والنائية، وتتطلب الإتاحة مد الإلزام لكي يشمل مرحلة رياض الأطفال وأن تلتزم الدولة بهذه المرحلة وأن تدخل رياض الأطفال في السلم التعليمي لضمان إتاحتها لجميع الأطفال واستيعابهم.

وقد بلغ عدد مواليد الأطفال في محافظة سوهاج للعام ٢٠١٣م/٢٠١٤م (١٤٦٤٧٢) طفلًا، بينما بلغ عدد مواليد الأطفال في محافظة سوهاج للعام ٢٠١٤م/٢٠١٥م (١٥٩٥٢٤) طفلًا.(مديرية الصحة والسكان،٢٠١٣م، ٢٠١٤م) وهم يمثلون شريحة الأطفال البالغ عمرهم (٤-٦) سنوات وهو سن الالتحاق برياض الأطفال.

هذا وبلغ عدد طلبات الالتحاق برياض الأطفال بمحافظة سوهاج للعام ٢٠١٨م/ ٢٠١٩م (٨٣٨١٨) طفلًا، بينما بلغ عدد الأطفال المقيدين في رياض الأطفال حوالي(٧٤٥٩٨) طفلًا أي بمعدل قيد (٤٨%) تقريبا من إجمالي عدد الأطفال في الشريحة العمرية من (٤-٦) سنوات، وبلغ عدد الأطفال على قوائم الانتظار أي الأطفال الذين تقدموا بالفعل للالتحاق برياض الأطفال ولم تتح لهم الفرصة بسبب عدم قدرة فصول الرياض على استيعابهم (٩٢٢٠) طفلًا بمعدل (٦%) من عدد الأطفال الكلي، و(١٢%) من عدد الأطفال

المتقدمين فعليًا لرياض الأطفال هذا العام. (مديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج، ٢٠١٨م/٢٠١٩م)

ومما سبق يتضح أن هناك زيادة في عدد مواليد عام٢٠١٤م عن عام ٢٠١٣م بحوالي ١٣٠٠٠ طفلًا ، دون التوسع في إنشاء فصول ومؤسسات رياض الأطفال مما يترتب عليه ضعف وتدني نسب القيد والاستيعاب للأطفال الذين يبلغ عمرهم ٤ سنوات، وبالتالي يتضاعف عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا ببرامج التربية المبكرة كل عام وتتفاقم المشكلة.

وبذلك يصبح معدل القيد برياض الأطفال مازال بعيدًا عما تم استهدافه في الخطة الاستراتيجية التي هدفت إلى رفع معدلات القيد إلى ٨٠%، وهذا يخل بحق الطفل في الحصول على التربية المبكرة في تلك المؤسسات حسب ما أشارت إليه تشريعات الطفولة ويخل بمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التربوية للأطفال.

وهذا ما أكدته دراسة (جابر محمود طلبة ٢٠٠٢م، ٣٦١) على أنه برغم الاهتمامات الرسمية من قبل الدولة بمؤسسات رياض الأطفال، سواء بإصدار التشريعات المنظمة لعمل هذه المؤسسات أو بإنشاء العديد من رياض الأطفال الملحقة أو التابعة بالمدارس الرسمية والخاصة، إلا أنها مازالت خارج السلم التعليمي وترزح تحت ضغوط المناخ المدرسي في المدارس الرسمية والخاصة، ولا تخدم سوى عدد قليل من أطفال ما قبل المدرسة في مصر (3-6)سنوات لا يتجاوز (٧%) تقريبا من الفئة العمرية.

(٢) مؤسسات رياض الأطفال: -

يعد مبنى رياض الأطفال وتصميمه وتجهيزاته عنصرًا مهمًا في منظومة تربية طفل ما قبل المدرسة، فكلما كان المبنى معدًا جيدًا ومناسبًا لأطفال هذه المرحلة، كلما ساعد على تحقيق أهداف العملية التربوية بأكملها، ولذلك أكدت الكثير من الدراسات على أهمية مراعاة بعض المعايير والشروط التي يجب مراعاتها عند بناء وتصميم رياض الأطفال.

حيث يؤثر شكل مبنى رياض الأطفال والهيكل التنظيمي للفصول والقاعات الدراسية على تفكير الطفل وشعوره وتصرفاته، كما أن البيئة المادية لرياض الأطفال لابد وأن تتناسب مع مرحلة نموهم لأنهم يقضون فيه سنواتهم الأكثر إفادة، كما أن نجاح رياض الأطفال يتوقف على قدرتها على دعم نمو الطفل وتطوره، وليست مكانًا للجلوس والتعلم من المعلم. (Ali Fouad Bakr,2018,3851)

وتناولت دراسة (إيمان العربي محمد النقيب ٢٠١١م،٨١) أهم الشروط التي يجب توافرها في مباني رياض الأطفال بمحافظة الاسكندرية وذلك بما يتناسب مع خصائص نمو الطفل وتلبية حاجاته النمائية وتحقيق أهداف رياض الأطفال، وتوصلت إلى وضع تصور مقترح للارتقاء بها في ضوء خصائص نمو الطفل.

ولكن برغم ذلك إلا أنه مازالت رياض الأطفال تعاني من قصور شديد في وفرة المباني التي لا تكفي لاستيعاب العدد الكبير من الأطفال، إضافة إلى عدم صلاحية معظم المباني والقاعات المتوفرة لأن تكون رياض أطفال، وتعاني مؤسات رياض الأطفال مشكلات كثيرة تتعلق بقلة عدد القاعات المخصصة لرياض الأطفال الملحقة بالمدارس الرسمية، وكثافة القاعات وقلة التجهيزات والكثير من المشكلات الأخرى.

وهذا ما أكدته دراسة (هاني السيد محمد العزب ٢٠٠٤م،2) من أن رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الابتدائية الرسمية بمحافظة الدقهلية لا يتوافر بها قاعة للألعاب الحرة، ولا مسرح تربوى، ولا حجرة لمناهل المعرفة، كما لا يوجد بها ألعاب خارجية مناسبة لسن الطفل، وتفتقر لوجود حديقة واسعة، وفناء واسع، مما يعوق اللعب فى الهواء الطلق لذا يقضي الأطفال معظم اليوم الدراسى داخل فصول الروضة، كما تمثل الضوضاء والحركة المستمرة في فناء المدرسة الابتدائية إزعاجًا للأطفال الصغار الأمر الذى يؤثر على تنفيذ البرنامج اليومى فى قاعات الروضة، وطالبت الدراسة بإصدار تشريع خاص بإنشاء مؤسسات رياض الأطفال المستقلة بذاتها مع إعادة تنظيم السلم التعليمى بحيث تكون رياض الأطفال أولى السلم التعليمى. وما يتطلبه هذا التطوير من إنشاء مبان حديثة ومستقلة لرياض الأطفال عن المدارس الابتدائية تراعى المواصفات الفنية والمعمارية لمبنى رياض الأطفال، وأيضًا دراسة (هبة مصطفى محمد، ٢٠١١م، ١١٨) التي أوصت بضرورة فصل رياض الأطفال عن مدارس التعليم الابتدائي وأن يكون لكلًا منهما مبنى خاص به وإدارة مستقلة.

وفي محافظة سوهاج بلغ عدد المدارس الابتدائية في العام ٢٠١٨م/٢٠١٩م (٩٦٢) مدرسة ابتدائية حكومية، و(٣٨) مدرسة ابتدائية خاصة . (مديرية التربية والتعليم، إحصاء مدارس المرحلة الابتدائية) في حين بلغ عدد رياض الأطفال الحكومية(٦٠٧) روضة فقط (مع الأخذ في الاعتبار أن رياض الأطفال ليست مبنى مستقلًا وإنما هي عبارة عن عدد من

القاعات ملحقة بالمدرسة الابتدائية وتتبع لإدارتها فيما عدا روضتي النيل وعمر بن الخطاب) والروضات الخاصة (٣٣) روضة.(مديرية التربية والتعليم، بيان بأعداد الروضات) وهذا يعني أن هناك (٣٥٥) مدرسة ابتدائية لا يوجد بها رياض أطفال، مما يترتب عليه حرمان الأطفال الموجودين بهذه المناطق من دخول رياض الأطفال مما يضيع عليهم حقوقهم في الحصول على التربية المبكرة التي أكدت عليها التشريعات المختلفة.

ويتضح أيضًا من الأعداد السابقة أن نسبة عدد المدارس والروضات الحكومية تفوق أعدادها بشكل كبير عدد نظيراتها الخاصة وهذا أدعى للاهتمام بها وتطويرها لأنها تضم معظم أطفال المجتمع، مما يعطي الدافع والمبرر القوي لتحقيق مجانيتها وأيضًا إدخالها في السلم التعليمي لتصبح مرحلة إلزامية مجانية.

(٣) معلمات رياض الأطفال:

رغم خطورة دور معلمة رياض الأطفال إلا أنه لا تزال هناك بعض المشكلات الخاصة بمعلمات رياض الأطفال فبرغم وجود المعلمات المؤهلات والحاصلات على شعب الطفولة إلا أنه مازال يوجد بمؤسسات رياض الأطفال المعلمات الحاصلات على مؤهلات غير تربوية وأنهن حاصلات على (آداب، تجارة، حقوق، علوم، دراسات إسلامية) وأيضا مؤهلات متوسطه.(من معلومات الباحثة من خلال المقابلات مع خبراء تربية الطفل) مما يخل بتحقيق أهداف تربية الطفل والتي تحتاج إلى المعلمات المؤهلات والمعدات جيدًا لهذه الوظيفة الحساسة، وأن نسبة وجود المعلمات الغير متخصصات أكثر بالروضات الخاصة عن الحكومية.

وهذا ما أكدته (دراسة مهدي علوان عبود٢٠١٧م، ١٣٨٩) على أن أغلب معلمات رياض الأطفال لا يمتلكن الكفايات والمهارات اللازمة للتدريس في هذه المرحلة، وكذلك عدم الدقة في اختيار معلمات رياض الأطفال المؤهلات علميًا وتربويًا لهذه المهمة مما أدي إلى ضعف تحقيق رياض الأطفال لأهدافها.

ولذلك ينبغي أن يقتصر العمل برياض الأطفال على المعلمات المؤهلات تربويًا وعلميًا للعمل بهذه المرحلة. كما أوصت دراسة (عفاف ممدوح محمد، ٢٠١٥م،٤٩٩) بضرورة عقد دورات تدريبية للمعلمات غير المؤهلات لإعدادهن للقيام بهذا الدور الهام في تربية طفل ما

قبل المدرسة بالإضافة إلى مراجعة برامج إعداد معلمة الطفل الحالية للتأكد من قدرتها على إكساب الطالبات المعلمات الكفايات الأساسية اللازمة لهن.

كما يمثل عجز معلمات رياض الأطفال بمحافظة سوهاج مشكلة أخرى، حيث بلغ عدد المعلمات الموجودات فعليًا برياض الأطفال (٢٢٩٩) معلمة، وأن مؤسسات رياض الأطفال بالمحافظة تحتاج (٣١٢٢) معلمة، وهذا يعني أن هناك عجزًا بحوالي (٨٢٣) معلمة. (مديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج، ٢٠١٨م/٢٠١٩م)، مما يؤثر على سير العمل بهذه المؤسسات، ويرجع سبب العجز ليس لقلة عدد الخريجات المؤهلات، وإنما لقلة وجود فرص التوظيف وعدم فتح باب التقدم للعمل برياض الأطفال، وبالتالي يظهر العجز في أعداد المعلمات. (مديرية التربية والتعليم بسوهاج، بيان بالعجز والزيادة لمعلمات رياض الأطفال٢٠١٨م/٢٠١٩م)

(٤) **تمويل رياض الأطفال:** -

يبدأ إصلاح التعليم من توفير التعليم الكافِ لتطويره وتحقيق أهدافه ورفع جودته، حيث يسهم التمويل الكافِ في الوفاء بالاحتياجات التعليمية وتنفيذ خطط التطوير، ولكن تتلخص مشكلة التمويل الحكومي للتعليم في عدم كفاية التمويل لتحقيق جودة العملية التعليمية، وبالتالي ينبغي البحث عن مصادر تمويلية أخرى لمساندة الجهود الحكومية في حل مشكلة تمويل التعليم والإنفاق عليه.

ويعد دور الدولة في تمويل رياض الأطفال محدودًا، مما يشكل عقبة أمام التوسع في تلك المؤسسات بمصر، حيث تعتمد رياض الأطفال على التمويل الذاتي الذي يتم تحصيله من خلال المصرفات والرسوم التي يتم تحصيلها من الأطفال الملتحقين بها، ويؤدي ارتفاع الرسوم أو المصروفات التي تُحَصل من الأطفال إلى عدم إقبال الفقراء وغالبية الشعب المحتاجين إليها فعلًا، مما يؤدي إلى حرمانهم من التربية المبكرة في تلك المؤسسات، ويطيح بمبدأ تكافؤ الفرص التربوية والتعليمية للجميع دون النظر للظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يرسخ الطبقية والفرقة بين أبناء المجتمع في ظل وجود التعليم الخاص للقادرين منهم.

وأشارت دراسة (وفية محمد عباس ١٩٩٨م،٢٩١) بضرورة مساهمة الدولة في تمويل رياض الأطفال وإمدادها بالامكانيات اللازمة لها وتوسيع انتشارها وإيجاد نص تشريعي يلزم

كلًا من القطاع العام والخاص بالمساهمة في تمويل مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، وإصدار تشريع ينص على جعل مرحلة رياض الأطفال إلزامية وتقع داخل السلم التعليمي.

وهناك العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات التي تشترك في رعاية الطفل وتربيته ويتمثل ذلك في وزارة التربية والتعليم، ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الإعلام، ووزارة الثقافة، وبعض الهيئات والمؤسسات التطوعية والأهلية، ومراكز الشباب، وبعض المصانع والشركات، وكذلك وحدات الحكم المحلي وغيرها من مؤسسات المجتمع المحلي وما تقدمه من خدمات لرعاية الأطفال في فترة ما قبل المدرسة، وذلك إنطلاقًا من كون التعليم فيما بعد التسعينات أصبح هو المشروع الأكبر لمصر، وبذلك لم يعد التعليم مسئولية وزارة التربية والتعليم فقط، بل أصبح مسئولية قومية، يشارك فيها الجميع بما فيهم القطاع الخاص ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية وغيرها. (أحمد نجم الدين، ٢٠٠٤م، ١٢٣:١٢٤)

ومن هذا المنطلق ينبغي أن يساهم المجتمع المدني بكافة قطاعاته في تمويل رياض الأطفال والإنفاق عليها من خلال التبرع بالأراضي لبناء مؤسسات رياض الأطفال، أو صيانة المباني الموجودة بالفعل وتوفير احتياجاتها من الأثاث، أو تزويد الروضات بالأجهزة التعليمية كأجهزة الكمبيوتر والوسائل التعليمية والأدوات، أو الاهتمام بالفئات المحرومة والمهمشة من المجتمع وتوفير مؤسسات رياض الأطفال لهم.

حيث أشارت دراسة (علي صالح جوهر ٢٠١٨م، ٩٢) إلى أن تمويل التعليم يجب ألا يقتصر على الحكومات أو التمويل العام، وضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم الابتدائي في مصر من خلال دعم المبادرات الوقفية والتطوعية لتمويل التعليم بالإضافة إلى حفز المؤسسات غير الحكومية ورجال الأعمال، وفتح باب التطوع والدعم اللامشروط للنهوض بالتعليم.

كما توصلت دراسة (سعيد محمود مرسي ٢٠١٣م، ١٠٤) إلى وضع تصور مقترح لإتاحة الفرص التعليمية لرعاية أطفال ما قبل المدرسة من خلال تنويع وتكامل مصادر التمويل بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيع التمويل عن طريق عن طريق الوقف وإنشاء صناديق استثمارية تخصص لتعليم الأطفال في هذه المرحلة، مع ضرورة تضافر الجهود بين الوزارات التي تقدم الرعاية للأطفال في تمويل الرعاية التربوية للطفل بصورة متكاملة، وتطوير التشريعات الخاصة بالرعاية التربوية لأطفال ما قبل المدرسة لتصبح مرحلة إلزامية.

ومن هنا تظهر أهمية مساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تعليم ورعاية أطفال ما قبل المدرسة ودعم الجهود الحكومية المبذولة في مجال رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

الدراسة الميدانية: -

إجراءات الدراسة الميدانية: -

تناولت الباحثة في الجزء السابق الإطار النظري للبحث الحالي من حيث: مفهوم مجانية رياض الأطفال، وتشريعاتها، ودواعي ومبررات تحقيق مجانية مرحلة رياض الأطفال في مصر، وواقع رياض الأطفال في مصر، وستتناول في هذا الجزء إجراءات الجانب الميداني للبحث الحالي، والذي يهدف إلى إيجاد بعض مصادر التمويل البديلة والآليات لتحقيق مجانية مرحلة رياض الأطفال في مصر، وذلك من خلال استطلاع رأي تم تطبيقه على موجهات رياض الأطفال بمحافظة سوهاج، ويتضمن الجزء الحالي أهم إجراءات الجانب الميداني من البحث الحالي من حيث أهدافه وأدواته، وعينة الدراسة، وتطبيق الأداة وحساب صدقها والمعالجة الإحصائية المتبعة لتحديد نتائج الدراسة وتفسيرها.

وفيما يلي تعرض الباحثة إجراءات الجانب الميداني وذلك كالتالي:-

أولًا: أهداف الجانب الميداني من البحث الحالي:

استهدف الجانب الميداني من البحث الحالي تحقيق بعض الأهداف كما يلي:

١- التعرف على آراء بعض خبراء تربية الأطفال حول مصادر التمويل البديلة لرياض الأطفال لتحقيق مجانيتها.

٢- التعرف على آراء بعض خبراء التربية حول بعض الآليات اللازم تفعيلها لتحقيق مجانية رياض الأطفال بمصر.

ثانيًا: أداة الدراسة الميدانية: -

قامت الباحثة باستخدام "استطلاع الرأي" كأداة من الأدوات البحثية المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، نظرًا لأنه من الأدوات المناسبة لطبيعة موضوع البحث ويفيد في تحقيق أهداف الدراسة.

ثالثاً: تصميم أداة الدراسة الميدانية: -

لتحديد مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية مرحلة رياض الأطفال في مصر، من خلال وضع استطلاع رأي لجمع بيانات الدراسة الميدانية لكونه يتفق مع طبيعة البحث وأهدافه، وباعتباره وسيلة للحصول على البيانات والمعلومات، وتم بناء استطلاع رأي تم توجيهه إلى عينة من موجهات ومديرات رياض الأطفال بمحافظة سوهاج، وذلك من خلال الاعتماد على عدد من الإجراءات هي:-

١- الاطلاع على بعض المراجع والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث الحالي.

٢- مراجعة الإطار النظري للبحث الحالي.

عرض أداة الدراسة- استطلاع الرأي- على مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة كلية التربية بجامعة سوهاج للاستفادة من خبراتهم في تصميم أدوات الدراسة، واستفادت الباحثة من ملاحظات الأساتذة وعملت على تعديل الاستطلاع بما يناسب الملاحظات، وتم إعداده وطباعته بصورته النهائية ليصبح أكثر قدرة على تحقيق أهداف الدراسة الحالية.

رابعًا: وصف أداة الدراسة الميدانية: -

تكونت أداة الدراسة الميدانية (استطلاع الرأي) من جزأين:-

الأول: البيانات الأساسية: واشتمل على الاسم(اختياريًا) ، والمؤهل الدراسي .

الثاني: محاور استطلاع الرأي: وقد اشتمل هذا الجزء من استطلاع الرأي على محور واحد وهو مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية مرحلة رياض الأطفال في مصر.

خامسًا: صدق أداة الدراسة الميدانية: -

للتأكد من صدق أداة الدراسة استخدمت الباحثة طريقة صدق المحتوى أو صدق المحكمين حيث قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة (استطلاع الرأي) على بعض أساتذة كلية التربية بجامعة سوهاج بغرض التحكيم، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة استطلاع الرأي للغرض الذي أعد من أجله، وحذف العبارات التي لم تلق قبولًا من أغلب السادة المحكمين حتى تم التوصل للصورة النهائية لأداة الدراسة والتي تعتبر صادقة في قياس ما وضعت من أجله.

المعالجة الإحصائية: -

لتحقيق أهداف البحث الحالي وتحليل البيانات التي تم جمعها، تمت المعالجة الإحصائية من خلال استخدام متوسط الاستجابة وحدود الثقة، وذلك علي النحو الآتي:-

تم حساب حدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة علي النحو الآتي:

١- حساب تكرارات استجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات استطلاع الرأي تحت كل بديل من بدائل الإجابة (موافق . موافق إلى حد ما . غير موافق).

٢- إعطاء موازين رقمية لكل بديل من بدائل الإجابة علي النحو الآتي:

موافق = ٣ ، موافق إلى حد ما = ٢ ، غير موافق = ١

٣- ضرب تكرارات كل عبارة في الميزان الرقمي لبديل الإجابة.

٤- جمع حاصل ضرب التكرارات للحصول علي الدرجة الكلية للعبارة.

٥- الحصول علي نسبة متوسطة الاستجابة لكل عبارة بقسمة درجة الاستجابة الكلية لكل عبارة

علي حاصل ضرب عدد أفراد العينة في أعلي وزن رقمي هو " ٣ "

$$\text{نسبة متوسطة الاستجابة} = \frac{\text{الدرجة الكلية للعبارة}}{\text{عدد أفراد العينة} \times ٣}$$

٦- تقدير حدود الثقة لنسبة متوسطة الاستجابة من خلال المعادلة الآتية:

حدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة = نسبة متوسطة شدة التحقق ± الخطأ المعياري × ١.٩٦، حيث ١.٩٦ تمثل درجة ثقة ٠.٩٥ عند مستوي دلالة (٠.٥)

٧- حساب نسبة متوسطة شدة التحقق من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة متوسط شدة التحقق} = \frac{\text{أكبر وزن رقمي} - \text{أقل وزن رقمي}}{\text{عدد بدائل الإجابة}} = \frac{٣ - ١}{٣} = ٠.٦٧$$

٨- حساب الخطأ المعياري لنسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة من خلال المعادلة الآتية: (فؤاد أبو حطب، ١٩٩١م، ٢٤)

$$\text{الخطأ المعياري (خ . م)} = \sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$$

حيث:

أ = نسبة متوسط شدة التحقق = ٠.٦٧.

ب= باقي النسبة من الواحد الصحيح، ب = ١ – أ = ١–٠.٦٧ = ٠.٣٣.

ن = عدد أفراد العينة= ٦٤

٩– وعليه تصبح الصورة النهائية لتقدير حدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة هي:

حدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة = ٠.٦٧ ± الخطأ المعياري × ١.٩٦

$$\text{الخطأ المعياري (خ . م)} = \sqrt{\frac{٠.٦٧ \times ٠.٣٣ \times \text{ب}}{٦٤}}$$

=٠.٠٥٩٣

جدول(١)
حساب حدود الثقة لاستطلاع الرأي

العينة	الخطأ المعياري	حدود الثقة	
٦٤	٠.٠٥٩	٠.٧٩	٠.٥٥

- **فإذا كانت نسبة متوسط الاستجابة للعبارة أكبر من أو تساوي (٠.٦٧ + ٠.٠٥٩ ×١.٩٦) = ٠.٧٩ فهي موافق عليها أعداد العينة.**
- **إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة للعبارة أقل من أو تساوي (٠.٦٧ – ٠.٠٥٩×١.٩٦)=٠.٥٥ فهي غير موافق عليها أعداد العينة.**
- **إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة للعبارة تنحصر بين (٠.٧٩) و (٠.٥٥) فهي موافق عليها أعداد العينة إلى حد ما.**

سادسًا: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها: –

كانت نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالي:

"مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر"

ويتضمن هذا المحور (٢٠) عبارة استهدفت إيجاد "مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر" من وجهة نظر أفراد العينة وقد جاءت استجابات أفراد العينة على النحو التالي:

م	العبـــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	الدلالة
1	إنشاء صندوق خاص لتمويل رياض الأطفال والإنفاق عليها.	٠.٩٩	دالة
2	تحديد رسوم على الشركات والمصانع لتمويل رياض الأطفال.	٠.٧٩	دالة
3	فرض ضريبة على بعض الشركات والمؤسسات الربحية يخصص العائد منها لرياض الأطفال.	٠.٧٥	دالة إلى حد ما
4	تشجيع رجال الأعمال على التبرع لصالح رياض الأطفال.	٠.٩٦	دالة
5	حث المؤسسات الخيرية بتخصيص جزء من تبرعاتها لرياض الأطفال.	٠.٥٨	دالة إلى حد ما
6	فرض ضريبة بإسم ضريبة رياض الأطفال على بعض المهن والأعمال الربحية.	٠.٥٨	دالة إلى حد ما
7	تشجيع ودعم جميع الجهود الأهلية والتطوعية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٩٢	دالة
8	إسهام القطاع الخاص في تمويل رياض الأطفال.	٠.٩٢	دالة
9	التعاون الدولي والاستفادة من المنح والقروض الدولية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٩٦	دالة
10	مساهمة المؤسسات الدولية كاليونيسيف واليونسكو لتحقيق مجانية رياض الأطفال.	٠.٩٩	دالة
11	فرض رسوم على أرباح البنوك لصالح رياض الأطفال.	٠.٨٨	دالة
12	فرض رسوم على النقابات المهنية والعمالية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٥٨	دالة إلى حد ما
13	فرض رسوم على إيرادات الغرف التجارية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٦٧	دالة إلى حد ما
14	مشاركة بعض الوزارات كالمالية والإعلام والتضامن الاجتماعي في تمويل رياض الأطفال.	٠.٩٢	دالة
15	تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال بإنشاء فصول رياض الأطفال في المناطق الفقيرة والمحرومة.	٠.٩٦	دالة
16	إيجاد تشريعات ولوائح منظمة وملزمة لمجانية مرحلة رياض الأطفال.	٠.٩٩	دالة
17	دعم مبادرات رجال الأعمال من أجل تربية وتعليم الأطفال الفقراء والمحرومين. .	٠.٩٢	دالة
18	دعم المبادرات الشعبية للمشاركة في تمويل رياض الأطفال.	٠.٩٦	دالة
19	فرض رسوم على رخص الأبنية لصالح رياض الأطفال.	٠.٦٧	دالة إلى حد ما
٢٠	الاستفادة من مجالس الآباء والأمناء.	٠.٩٨	دالة

جدول(٢)
عبارات ذات دلالة لدى أفراد العينة حول "مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر"

م	العبـــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	الدلالة
1	إنشاء صندوق خاص لتمويل رياض الأطفال والإنفاق عليها.	٠.٩٩	دالة
2	مساهمة المؤسسات الدولية كاليونيسيف واليونسكو لتحقيق مجانية رياض الأطفال.	٠.٩٩	دالة
3	إيجاد تشريعات ولوائح منظمة وملزمة لمجانية مرحلة رياض الأطفال.	٠.٩٩	دالة
4	الاستفادة من مجالس الآباء والأمناء.	٠.٩٨	دالة
5	تشجيع رجال الأعمال على التبرع لصالح رياض الأطفال.	٠.٩٦	دالة
6	التعاون الدولي والاستفادة من المنح والقروض الدولية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٩٦	دالة
7	تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال بإنشاء فصول رياض الأطفال في المناطق الفقيرة والمحرومة.	٠.٩٦	دالة
8	دعم المبادرات الشعبية للمشاركة في تمويل رياض الأطفال.	٠.٩٦	دالة
9	تشجيع ودعم جميع الجهود الأهلية والتطوعية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٩٢	دالة
10	إسهام القطاع الخاص في تمويل رياض الأطفال.	٠.٩٢	دالة
11	مشاركة بعض الوزارات كالمالية والإعلام والتضامن الاجتماعي في تمويل رياض الأطفال.	٠.٩٢	دالة
12	دعم مبادرات رجال الأعمال من أجل تربية وتعليم الأطفال الفقراء والمحرومين.	٠.٩٢	دالة
١٣	فرض رسوم على أرباح البنوك لصالح رياض الأطفال.	٠.٨٨	دالة
١٤	تحديد رسوم على الشركات والمصانع لتمويل رياض الأطفال.	٠.٧٩	دالة

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:-

العبارات التي جاءت بالجدول كانت نسبة متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حولها تساوي أو تزيد عن الحد الأعلى لمتوسط الثقة وهو:(٠.٧٩)، وهي مرتبة ترتيبًا تنازليًا حسب استجابة أفراد العينة حولها مما يدل على موافقة أفراد العينة على هذه المصادر التمويلية والآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر وهذه العبارات هي:

" إنشاء صندوق خاص لتمويل رياض الأطفال والانفاق عليها(٠.٩٩)" ويرجع ذلك إلى أن وجود صندوق خاص لتمويل رياض الأطفال سوف يساهم في حل مشكلة نقص المخصصات المالية التي تعاني منها الروضة ويكون لها مصدر خاص للتمويل. وهذا يتفق مع دراسة (Blake Haselton.W, 2014,553)

والتي قدمت حلول بديلة للتحديات المالية التي تواجه التعليم ومنها الصناديق المقدمة من الدولة.

"مساهمة المؤسسات الدولية كاليونيسيف واليونسكو لتحقيق مجانية رياض الأطفال (٠.٩٩) "، وترجع نسبة الموافقة العالية إلى إدراك أفراد العينة للجهود التي تبذلها هذه المنظمات بشأن قضايا الطفولة والتربية وبالتالي لابد من مساهمتها في تنبني قضية مجانية رياض الأطفال في مصر وإلزاميتها أسوة ببعض الدول المتقدمة.

"إيجاد تشريعات ولوائح منظمة وملزمة لمجانية مرحلة رياض الأطفال(٠.٩٩) "، ويرجع سبب ذلك إلى أن التشريعات واللوائح التي تؤكد على مجانية مرحلة رياض الأطفال بمثابة ضمان ثابت لتحقيق المجانية وحمايتها.

"الاستفادة من مجالس الآباء والأمناء (٠.٩٨) " وذلك يدل على إدراك عينة الدراسة لأهمية مجالس الآباء والأمناء إذا قامت هذه المجالس بدورها الحقيقي فتعمل تلك المجالس على دعم العملية التعليمية وتطويرها وتحديثها بمصادر تمويل غير تقليدية عن طريق تشجيع الجهود الذاتية للأفراد القادرين ورجال الأعمال وهذا يتفق مع دراسة (حسام الدين السيد محمد٢٠١٣م، ١٦٨).

"التعاون الدولي والاستفادة من المنح والقروض الدولية لتمويل رياض الأطفال (٠.٩٦) " وسبب ذلك أن المنح والقروض جانب تمويلي ينبغي تخصيص جزء منه لرياض الأطفال وتطويرها وتحقيق مجانيتها وهذا يتفق مع دراسة (رانيا السيد بيومي٢٠١٧م،٨٨٤) التي أكدت على ضرورة تحسين الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية لتطوير برامج التربية وتوجيهها لمشروعات التعليم والتي تدعم السياسات الوطنية والمصالح القومية وتحقق الأهداف المجتمعية.

"تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال بإنشاء فصول رياض الأطفال في المناطق الفقيرة والمحرومة (٠.٩٦)"

وتفسير ذلك أنه يوجد الكثير من القرى والنجوع الفقيرة بمحافظة سوهاج والمحرومة من خدمات كثيرة منها الخدمات التعليمية ولذلك جاءت الموافقة على العبارة كبيرة.

" دعم المبادرات الشعبية للمشاركة في تمويل رياض الأطفال (٠.٩٦) "، " تشجيع ودعم جميع الجهود الأهلية والتطوعية لتمويل رياض الأطفال (٠.٩٢) "، ويرجع ذلك إلى أن المبادرات الشعبية والجهود الأهلية والتطوعية تساهم في تقديم خدمات عظيمة في المجال التعليمي وفتح الباب لأي مبادرات جادة لتحقيق هدف مجانية رياض الأطفال.

" إسهام القطاع الخاص في تمويل رياض الأطفال (٠.٩٢) " فمشاركة القطاع الخاص في تمويل رياض الأطفال مصدر تمويلي مهم يمكن الاعتماد عليه لتوفير المخصصات المالية لرياض الأطفال. وهذا يتفق ودراسه (Jasper Kima,2014,103) والتي توصلت إلى طرق مبتكرة للتعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة جودة التعليم وتقليل فجوة التمويل من خلال توفير رأس المال لمشاريع التعليم من أجل تحسين نظام التعليم.

" مشاركة بعض الوزارات كالمالية والإعلام والتضامن الاجتماعي في تمويل رياض الأطفال (٠.٩٢) "، ويرجع ذلك إلى أن تلك الوزارت تستطيع تقديم دعم مادي لرياض الأطفال إضافة إلى ذلك تقدم وزارة التضامن الاجتماعي جهودها من خلال رعاية الأسر الفقيرة وتقديم الدعم المناسب وتقوم وزارة الإعلام بتخصيص جزء من إيراداتها لتمويل رياض الأطفال، كما تقوم بالتوعية المجتمعية بأهمية المرحلة.

"دعم مبادرات رجال الأعمال من أجل تربية وتعليم الأطفال الفقراء والمحرومين (٠.٩٢) "ويرجع ذلك إلى أن الأطفال الفقراء والمحرومين لم يستطيعوا الحصول على الفرص التعليمية حيث يحول فقرهم وعدم قدرتهم على دفع أي مصروفات وبالتالي فينبغي أن يتولى رجال الأعمال تربية وتعليم هؤلاء الأطفال من خلال آليات كثيرة كدفع المصروفات عنهم وكفالتهم اجتماعيًا وتعليميًا، وشراء الملابس والكتب إلى غير ذلك من آليات، ويتفق ذلك مع ما أوصت به دراسة (عماد صموئيل وهبة،٢٠١٦م،١٩٦) من تنفيذ مشروع "أكفل مصروفات تعليم طفل فقير أو يتيم" من خلال كفالة أسرة قادرة ماديًا تكاليف تعليم طفل فقير أو يتيم. كما يمكن مشاركة وزارة التربية والتعليم مع رجال الأعمال الشركات والجمعيات الأهلية في تنفيذ "مشروع كفالة التلميذ اليتيم" والذي بمقتضاه يتكفل الفرد أو الشركة بدفع مبالغ ثابتة شهرية

أو سنوية كمصروفات تعليمية لعدد من لتلاميذ اليتامى، وذلك لمساعدتهم على الاستمرار في الدراسة.

"فرض رسوم على أرباح البنوك لصالح رياض الأطفال (٠.٨٨) "، وذلك بتخصيص جزء من أرباحها وأيضًا المبادرة بفتح حساب بنكي لديها لصالح رياض الأطفال لتمويلها وتحقيق مجانيتها. ويتفق ذلك مع دراسة (إيمان علي الأنصاري ٢٠٠٢م،١٤) والتي أوصت بتشجيع وحفز البنوك علي تخصيص جزء من أرباحها ومواردها لتمويل المؤسسات التعليمية والمساهمة في إنشاءها ودراسة (Michael, D., 2011, 15) والتي أوصت بتخصيص جزء من أرباح البنوك لتمويل المدارس وقطاع التعليم.

تحديد رسوم على الشركات والمصانع لتمويل رياض الأطفال (٠.٨٨)"، والسبب في ذلك إلى أن الشركات والمصانع لديها من الأرباح ما يكفي لتمويل رياض الأطفال. وترى الباحثة أن دلالة هذه العبارات بالنسبة لأفراد العينة تعني موافقتهم على هذه المصادر والآليات وضرورة إيجادها لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

جدول(٣)

عبارات دالة إلى حد ما حول "مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر"

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:-

م	العبـــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	الدلالة
1	فرض ضريبة على بعض الشركات والمؤسسات الربحية يخصص العائد منها لرياض الأطفال.	٠.٧٥	دالة إلى حد ما
2	فرض رسوم على إيرادات الغرف التجارية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٦٧	دالة إلى حد ما
3	فرض رسوم على رخص الأبنية لصالح رياض الأطفال.	٠.٦٧	دالة إلى حد ما
4	حث المؤسسات الخيرية بتخصيص جزء من تبرعاتها لرياض الأطفال.	٠.٥٨	دالة إلى حد ما
5	فرض رسوم على النقابات المهنية والعمالية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٥٨	دالة إلى حد ما
6	فرض ضريبة بإسم ضريبة رياض الأطفال على بعض المهن والأعمال الربحية لتمويل رياض الأطفال.	٠.٥٨	دالة إلى حد ما

-جاءت نسبة متوسطات استجابات أفراد العينة حول عبارات الجدول السابق محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى لحدود الثقة مما يدل على أن استجابة أفراد العينة حول هذه العبارات كانت دالة إلى حد ما، وهذه العبارات مرتبة ترتيبًا تنازليًا حسب استجابة أفراد العينة حولها هي:

" فرض ضريبة على بعض الشركات والمؤسسات الربحية يخصص العائد منها لرياض الأطفال(٠.٧٥)"، وقد يرجع سبب ذلك إلى عدم انتشار مثل هذه الشركات والمؤسسات الربحية بمحافظة سوهاج.

" فرض رسوم على إيرادات الغرف التجارية لتمويل رياض الأطفال(٠.٦٧)"، " فرض رسوم على رخص الأبنية لصالح رياض الأطفال(٠.٦٧)"، وقد يرجع السبب إلى عدم وضوح أو فهم أفراد العينة للمقصود بالغرف التجارية ورخص الأبنية، وقد يكون لعدم معرفتهم بطبيعة هذه المؤسسات وبالتالي جاءت استجاباتهم بدرجة متوسطة تجاه المصدرين السابقين.

"حث المؤسسات الخيرية بتخصيص جزء من تبرعاتها لرياض الأطفال (٠.٥٨)"، ويرجع ذلك إلى أن الكثير يعتقد بأن المؤسسات الخيرية يقتصر نشاطها على تقديم المساعدات المالية والإعانات الاجتماعية وبعض السلع للفقراء والمحتاجين فقط، ولا يمتد إلى التعليم، وقد يرجع السبب أيضًا إلى أن أفراد العينة يعتقدون أن الموارد المالية للمؤسسات الخيرية ضعيفة وبالتالي فهي مصدر ضعيف من مصادر التمويل. ولكن الجمعيات والمؤسسات الخيرية يمكن أن تساهم مع الحكومة في مجال التعليم وتقديم الدعم المادي الأطفال الفقراء.

(Ministry Of Education in Japan, 2015,17)

"فرض رسوم على النقابات المهنية والعمالية لتمويل رياض الأطفال (٠.٥٨)" فرض ضريبة باسم ضريبة رياض الأطفال على بعض المهن والأعمال الربحية لتمويل رياض الأطفال (٠.٥٨)"، يرجع ذلك إلى عدم اتضاح دور النقابات المهنية في تمويل التعليم، أو عدم وضوح معنى الأعمال الربحية في ذهن عينة البحث وترى الباحثة أن

تفسير ذلك قد يرجع إلى عدم إدراك أفراد العينة لأهمية مصادر التمويل السابقة، أو تذبذب استجاباتهم حولها بسبب عدم معرفتهم أو عدم فهمهم بالمقصود بهذه المصادر، وقد يرجع أيضًا لشعورهم بعدم قدرة هذه المصادر على تمويل رياض الأطفال، أو لأنهم يشعرون بعدم قدرة هذه المصادر على التمويل.

ملخص نتائج الدراسة الميدانية:

- اتضح من خلال تحليل وتفسير نتائج االدراسة موافقة عينة الدراسة بدرجة كبيرة حول "بعض مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر" والتي جاءت باستطلاع الرأي وهي كالتالي:

١- إنشاء صندوق خاص لتمويل رياض الأطفال والإنفاق عليها.

٢- مساهمة المؤسسات الدولية كاليونيسيف واليونسكو لتحقيق مجانية رياض الأطفال.

٣- إيجاد تشريعات ولوائح منظمة وملزمة لمجانية مرحلة رياض الأطفال.

٤-الاستفادة من مجالس الآباء والأمناء.

٥-تشجيع رجال الأعمال على التبرع لصالح رياض الأطفال.

٦-التعاون الدولي والاستفادة من المنح والقروض الدولية لتمويل رياض الأطفال.

٧-تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال بإنشاء فصول رياض الأطفال في المناطق الفقيرة والمحرومة.

٨-دعم المبادرات الشعبية للمشاركة في تمويل رياض الأطفال.

٩-تشجيع ودعم جميع الجهود الأهلية والتطوعية لتمويل رياض الأطفال.

١٠-إسهام القطاع الخاص في تمويل رياض الأطفال.

١١-مشاركة بعض الوزارات كالمالية والإعلام والتضامن الاجتماعي في تمويل رياض الأطفال.

١٢-دعم مبادرات رجال الأعمال من أجل تربية وتعليم الأطفال الفقراء والمحرومين.

١٣-فرض رسوم على أرباح البنوك لصالح رياض الأطفال.

١٤-تحديد رسوم على الشركات والمصانع لتمويل رياض الأطفال.

-وجاءت موافقة عينة الدراسة إلى حد ما (بدرجة متوسطة) حول "بعض مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر" والتي جاءت باستطلاع الرأي وهي كالتالي:

١-فرض ضريبة بإسم ضريبة رياض الأطفال على بعض المهن والأعمال الربحية لتمويل رياض الأطفال.

٢-فرض رسوم على إيرادات الغرف التجارية لتمويل رياض الأطفال.

٣-فرض رسوم على رخص الأبنية لصالح رياض الأطفال.

٤-حث المؤسسات الخيرية بتخصيص جزء من تبرعاتها لرياض الأطفال.

٥-فرض رسوم على النقابات المهنية والعمالية لتمويل رياض الأطفال.

٦-فرض ضريبة على بعض الشركات والمؤسسات الربحية يخصص العائد منها لرياض الأطفال.

وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية قدمت الباحثة تصورًا مقترحًا لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

رابعًا: التصور المقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

سعياً نحو تحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة وهو تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر، جاء التصور المقترح لتحقيق ذلك على النحو التالي:

(١) فلسفة التصور المقترح:

تقوم فلسفة التصور المقترح على تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر من خلال إيجاد مصادر التمويل البديلة وبعض الآليات.

(٢) أسس ومنطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من الآتي:

-الاهتمام العالمي بتربية طفل ما قبل المدرسة، واعتبار التربية المبكرة ذات الجودة العالية حقًا من حقوق الطفل التي كفلتها التشريعات والقوانين.

- ما شهدته مصر من اهتمام بمجال تربية طفل ما قبل المدرسة، حيث يسهم الاهتمام بطفل الروضة في تحقيق أهداف العملية التربوية والتعليمية بأكملها.

-إن الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال هي نقطة انطلاق أي دولة تريد أن تأخذ مكانها في العالم الحديث، وأن أي استثمار في هذه المرحلة سينعكس بالإيجاب على المجتمع ككل.
-إن التحديات العصرية تفرض على المجتمع ضرورة التوسع في مؤسسات رياض الأطفال لتستوعب جميع الأطفال في المرحلة العمرية ٤-٦ سنوات.

(٣) أهداف التصور المقترح:

يتحدد الهدف الرئيس من التصور المقترح في تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر. ويتم ذلك من خلال:-

-توضيح مفهوم مجانية رياض الأطفال ومدى الحاجة إليها في هذا العصر الذي يتميز بالطلب الاجتماعي على تلك المؤسسات والتي أصبحت ضرورة ملحة وليست ترفًا اجتماعيًا.
- المشاركة المجتمعية في تمويل رياض الأطفال باعتبار أن التعليم ليس مسئولية الدولة وحدها فقط وإنما مسئولية المجتمع كافة.
- تدبير الموارد اللازمة لتمويل رياض الأطفال ومواجهة مشكلة قصور الإمكانات المادية.
-رفع وعي أولياء الأمور بأهمية مرحلة رياض الأطفال، وضرورة إلحاق أطفالهم بها.
-رفع الوعي المجتمعي بأهمية مرحلة رياض الأطفال وأهمية التربية المبكرة للطفل.

(٤) محاور التصور المقترح:

يرتكز التصور المقترح على عدد من المحاور روعي عند وضعها أن تكون متمشية مع ظروف المجتمع المصري وقابلة للتطبيق وتتمثل فيما يلي:

المحور الأول: تشريعات رياض الأطفال في مصر:

-إيجاد التشريعات المنظمة والملزمة لمجانية مرحلة رياض الأطفال في مصر.
- اقتناع القائمين على السياسة التعليمية بأهمية مرحلة رياض الأطفال مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق مجانية رياض الأطفال سوف يساهم في حل مشكلات التعليم الأساسي كالتسرب والرسوب.

المحور الثاني: مبررات تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر:

- ضرورة التوسع في مؤسسات رياض الأطفال ورفع معدلات الاستيعاب بها بحيث تستوعب جميع الأطفال من ٤-٦ سنوات.
-تحقيق تكافؤ الفرص التربوية والاجتماعية لجميع أطفال المرحلة العمرية من ٤-٦ سنوات.

- ضم مرحلة رياض الأطفال للسلم التعليمي في مصر بحيث تكون إلزامية مجانية تكفلها الدولة بمشاركة المجتمع المدني.
-القضاء على ازدواجية التربية في رياض الأطفال، وإيجاد نموذج تربوي موحد عادل لجميع أطفال المرحلة العمرية من ٤-٦ سنوات.

المحور الثالث: واقع رياض الأطفال في مصر:

-التوسع في بناء مؤسسات رياض الأطفال بحيث تكون مؤسسات مستقلة بذاتها وغير ملحقة بالمدارس الابتدائية، ويراعى أن تبنى طبقًا للمواصفات القياسية ولخصائص المرحلة العمرية من ٤-٦ سنوات.
-تحسين أوضاع مؤسسات رياض الأطفال الموجودة حاليا وتجهيزها وتوفير الأثاث المناسب لها.
- اختيار معلمات رياض الأطفال المؤهلات الحاصلات على كليات رياض الأطفال أو شعب الطفولة بكليات التربية، وعدم تشغيل المؤهلات المتوسطة أو غير التربوية.
- تدريب معلمات رياض الأطفال بكل ما هو جديد في تربية الطفل، والارتقاء بمستوى الكفايات الأدائية لهن وتحسينها بما ينعكس على جودة التربية المبكرة لطفل الروضة.
- حفز مؤسسات المجتمع المدني بالمساهمة في تمويل رياض الأطفال لتحقيق مجانيتها.

(٥) آليات تحقيق التصور المقترح:

وضع خطة التنفيذ وتشمل:

- اهتمام الدولة بأهمية تحقيق مجانية رياض الأطفال.
- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية رياض الأطفال وأهمية برامجها، ودمج ذوي الإعاقة البسيطة فيها.
- زيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تمويل رياض الأطفال.
- تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على إنشاء فصول رياض الأطفال في المناطق الفقيرة والمحرومة.
- جذب الشركات والمصانع التي تتولى صناعة ألعاب الأطفال وملابسهم وغيرها من الصناعات بتمويل رياض الأطفال مقابل نشر إعلاناتهم بها.
- إيجاد شراكات مع الوزارات المختلفة لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.

- العمل على تحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر بحيث تكون إلزامية مجانية تكفلها الدولة بمشاركة المجتمع المدني.
- إيجاد التشريعات المنظمة والملزمة لمجانية مرحلة رياض الأطفال في مصر.
- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية والتعاون الدولي والمؤسسات الدولية كاليونيسيف واليونسكو لتمويل رياض الأطفال وتحقيق مجانيتها.
- تشجيع جميع الجهود الأهلية والتطوعية لتمويل رياض الأطفال.
- تنظيم لقاءات تضم كافة المهتمين بموضوع تربية طفل ما قبل المدرسة، من خبراء وأساتذة التربية، ورجال السياسة، والإعلام وأولياء الأمور وينبغي أن يكون لكل منهم دور فعال تجاه مجانية رياض الأطفال.

المعوقات التي قد يواجهها التصور المقترح:

- عدم الوعي المجتمعي بأهمية مرحلة رياض الأطفال وخطورتها وأن شخصية الطفل تتكون خلالها.
- جمود القوانين واللوائح وعدم وضع تشريعات منظمة لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر.
- ضعف مشاركة المجتمع المدني في تمويل رياض الأطفال.
- قلة الموارد المالية المخصصة لرياض الأطفال، وانخفاض التمويل المقدم لها مما يحول دون تحقيق مجانيتها.
- سيواجه تطبيق التصور المقترح لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر كثيرا من مقاومي التغير والذين ينظرون لرياض الأطفال كأنها ترفًا اجتماعيًا وليست مرحلة تربوية مهمة.

(٦) كيفية التغلب على المعوقات التي تحول تنفيذ التصور المقترح:

- تنمية وعي المجتمع بأكمله بأهمية مرحلة رياض الأطفال وأن التربية الحقة تبدأ من بداية هذه المرحلة.
- تخصيص ميزانية لرياض الأطفال والإنفاق عليها لتحقيق مجانيتها.
- عقد لقاءات وندوات مع القائمين على تربية طفل ما قبل المدرسة، واستغلال وسائل الإعلام للتوعية بأهمية مرحلة رياض الأطفال وضرورة تحقيق مجانيتها.

- تشجيع الشراكة المجتمعية بما تتضمنه من صيغ وأنماط متعددة لإشراك شرائح المجتمع في تحمل جزء من الكلفة التعليمية أو ما أصطلح علي تسميته "مشاركة الكلفة" وهو أسلوب تمويلي معمول به في كثير من الدول المتقدمة.

المراجع

١. أحمد عبد الوهاب، **الإنفاق على قطاع التعليم العام بين مطالب الشارع المصري والتطبيق**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٨م.

٢. أحمد نجم الدين أحمد، "تفعيل آليات الشراكة المجتمعية في إدارة وتمويل مؤسسات رياض الأطفال الحكومية بمصر في ضوء خبرة جمهورية ألمانيا الاتحادية"، **مجلة التربية:** الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد (٧)، العدد(١٣)، نوفمبر ٢٠٠٤م.

٣. إيمان العربي محمد النقيب، "مباني وتجهيزات رياض الأطفال بمحافظة الإسكندرية: دراسة تقويمية"، **مجلة الدراسات التربوية والنفسية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد(٧٠)، يناير ٢٠١١م.

٤. إيمان علي الأنصاري، "تمويل التعليم: بدائل ومقترحات"، **وقائع ندوة التربويين الاقتصاديين وتحديات المستقبل**، الدوحة: مكتب التربية العربي لدول الخليج، مايو ٢٠٠٢م.

٥. جابر محمود طلبة، **مستقبل تربية الطفل– بحوث ودراسات– عالم الطفل أصيل قضايا وبحوث في تربية الطفل**، المنصورة: مكتبة جرير، ٢٠٠٢م.

٦. جمهورية مصر العربية، **قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م**، القاهرة: المجلس القومي للطفولة والأمومة.

٧. جمهورية مصر العربية، **وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي–وثيقة رياض الأطفال**، القاهرة: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الإصدار الثالث ٢٠١٠م/ ٢٠١١م.

٨. جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م– ٢٠٣٠م**، التعليم المشروع القومي لمصر– معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل.

٩. حامد عمار، "أين التعليم للجميع– مؤشرات القصور في منظومة التعليم المدرسي"، **مجلة التربية المعاصرة:** رابطة التربية الحديثة، العدد(٨٤)، السنة(٢٧)، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٠. حسام الدين السيد محمد، " دراسة تفعيل مجالس الأمناء في مدارس التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول"، **مجلة التربية:** الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد(١٦)، العدد(٤٥)، نوفمبر ٢٠١٣م.

١١. حسام محمد مازن، **أصول مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، القاهرة: دار الفجر، ٢٠١٢م.

١٢. رافدة الحريري، **قضايا معاصرة في تربية طفل ما قبل المدرسة**، عمان: دار المناهج، ٢٠١٣م.

١٣. رانيا السيد بيومي وآخرون، "واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر"، **مجلة التربية**، كلية التربية– جامعة بورسعيد، العدد(٢٢)، يونيو ٢٠١٧م.

١٤. سامي محمد نصار، "التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر"، **مجلة العلوم التربوية**، عدد خاص مؤتمر التعليم والثورة في مصر: رؤى وسياسات بديلة، القاهرة من ١١–١٣ نوفمبر ٢٠١٣م.

١٥. سعيد محمود مرسي، "الرعاية التربوية لأطفال مرحلة ما قبل المدرسة بين الإتاحة والجودة: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية:** كلية التربية جامعة المنصورة، العدد(٨٢)، الجزء(٢)، يناير ٢٠١٣م.

١٦. سلوى باقر جوهر وآخرون، "دراسة لاتجاهات التربويين نحو إلزامية مرحلة رياض الأطفال ومدى تأثرها ببعض المتغيرات بدولة الكويت"، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، المجلد(٣٣)، العدد(١٠)، ديسمبر ٢٠١٧م.

١٧. شبل بدران، "نظم رياض الأطفال في بعض الدول الأجنبية"، **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد(٢٦)، ٢٠١٦م.

١٨. عفاف ممدوح محمد، "نحو توحيد مسمى برامج إعداد معلمة الطفل في ضوء التوجهات التربوية المعاصرة"، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس:** رابطة التربويين العرب، العدد(٦٢)، يونيو ٢٠١٥م.

١٩. علي صالح جوهر وآخرون، "متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم العام لتطوير التعليم الابتدائي بمصر"، **مجلة الثقافة والتنمية:** جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، العدد (١٣٣)، أكتوبر ٢٠١٨م.

٢٠. علي صالح جوهر وميادة فوزي الباسل، "متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين"، **ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي التاسع بعنوان: التعليم والعدالة الاجتماعية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، أبريل ٢٠١٥م.

٢١. علي عبد الرؤوف محمد، "تصور مقترح لتفعيل سياسات تربية الطفولة المبكرة في ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع"، **رسالة الخليج العربي:** مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد (١٣)، ٢٠١٤م.

٢٢. عماد صموئيل وهبة، "تصور مستقبلى لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم

الأساسى من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية"، **مجلة الثقافة والتنمية:** جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، السنة(١٦)، العدد(١٠٥)، يونيو ٢٠١٦م.

٢٣. فتحي عبد الرسول محمد، "رياض الأطفال بين التشريع والواقع"، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، الجزء الأول، العدد(١٣)، ١٩٩٧م.

٢٤. فؤاد أبو حطب، آمال صادق، **مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩١م.

٢٥. محافظة سوهاج، مديرية التربية والتعليم، **بيان الاستيعاب بقاعات رياض الأطفال بمحافظة سوهاج للعام الدراسي ٢٠١٨م/ ٢٠١٩م.**

٢٦. محافظة سوهاج، مديرية التربية والتعليم، **بيان بالعجز والزيادة لمعلمات رياض الأطفال للعام الدراسي ٢٠١٨م/ ٢٠١٩م.**

٢٧. محافظة سوهاج، مديرية الصحة والسكان، **إحصاء بعدد المواليد بمحافظة سوهاج**، ٢٠١٣م و٢٠١٤م. تم الحصول على الأعداد طبقا لوثيقة حصلت عليها الباحثة من المسئولين بالمديرية.

٢٨. المنتدى العالمي للتربية، **إطار عمل التعليم بحلول ٢٠٣٠م**، نحو التعليم الجيد والمنصف والدامج والتعلم مدى الحياة للجميع، ٢٠١٥م.

٢٩. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة–اليونسكو، "إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة"، **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**، باريس، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٧م.

٣٠. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم العرب**، "التربية المبكرة للطفل العربي في عالم متغير"، الوثيقة الرئيسية، القاهرة ٢٠٠٦م.

٣١. مهدي علوان عبود القريشي، "تقويم أداء معلمة رياض الأطفال في ضوء معايير الجودة"، **المؤتمر الدولي الثالث: مستقبل إعداد المعلم وتنميته بالوطن العربي**، كلية التربية، جامعة ٦ اكتوبر بالتعاون مع رابطة التربويين العرب، القاهرة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، مجلد (٦)، أبريل ٢٠١٧م.

٣٢. نسرين محمد عبد الغني، "التعليم في مصر وتوجهات العولمة والليبرالية الجديدة: مقاربة من منظور عالمي"، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، المجلد(٣٢)، العدد(٣)، ٢٠١٧م.

٣٣. نسرين محمد فوزي الباسل وهناء ابراهيم ابراهيم سليمان،" القطاع الخاص وعلاقته بدعم تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي بمصر"، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد(٣٤)، يوليو ٢٠١٣م.

٣٤. هاني السيد محمد العزب، "متطلبات تطوير رياض الأطفال في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة "رؤية مستقبلية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤م.

٣٥. هبة مصطفى محمد مطاوع وآخرون، "تطوير مؤسسات رياض الأطفال في ضوء معايير الجودة الشاملة بمصر"، **مجلة القراءة والمعرفة:** الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد(١١٧)، يوليو ٢٠١١م.

٣٦. وثيقة إعلان اعتبار العشر سنوات ١٩٨٩-١٩٩٩م عقدا لحماية الطفل المصري ورعايته، متاح على http://www.sis.gov.eg/newVR/pdf/5.pdf تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢م.

٣٧. وثيقة العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته، ٢٠٠٠م/ ٢٠١٠م، متاح على تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢م.http://www.sis.gov.eg/newVR/pdf/5.pdf

٣٨. وزارة التربية والتعليم، **استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في مصر(٢٠٠٥م/ ٢٠١٠م)**، مشروع تطوير وتنمية الطفولة المبكرة في مصر، (٢٠٠٣-٢٠٠٦م)، القاهرة: اليونسكو.

٣٩. وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، القرار **الوزاري رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٩م** بتاريخ ١٩٨٩/٧/٤م بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة، القاهرة.

٤٠. وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، **القرار الوزاري رقم (١٥٤) لسنة ١٩٨٨م** بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦م بشأن تنظيم رياض الأطفال في المدارس الرسمية، القاهرة.

٤١. وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، **القرار الوزاري رقم (٣٩٨) لسنة ١٩٩٨م** بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦م بشأن القبول في رياض الأطفال بالمدارس الرسمية والخاصة، القاهرة.

٤٢. وفية محمد عباس،" تشريعات الطفولة في مصر وأثرها في تطوير تعليم ما قبل المدرسة في الفترة من ١٩٥٢م حتى ١٩٩٦م"، رسالة ماجستير، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٨.

43. Ali Fouad Bakr & others, "Virtual reality as a tool for children's participation in kindergarten design process", **Alexandria Engineering Journal**, Vol.57, December 2018.

44. Blake Haselton.W, "Financing Schools and Educational Programs: Policy, Politics and Practice", **Journal of Educational Administration**,Vol. 52 , 2014.

45. Christina Felfe& Rafael Lalive, "Does early child care affect children's development?", **Journal of Public Economics**, vol .159, 2018.

46. Jasper Kima, Michelle Han, "Education Financing and Public–Private Partnership Development Assistance Model", **Global Conference on Contemporary Issues in Education**, **GLOBE-EDU 2014, 12-14 July 2014**, Las Vegas, USA.

47. Kejian Li & others, "Early childhood education quality and child outcomes in China: Evidence from Zhejiang Province", **Early Childhood Research Quarterly**, vol .36, 2016.

48. Priyadarshani Joshi& others, "The growth, roles and needs of the private education system: Private stakeholder perspectives from Nepal", **International Journal of Educational Developmentm**, vol.65, 2019.

49. Michael, D., **Sources of Funding for Education in England**, Bristol: NTMSY, 2011.

50. Ministry of Education in Japan, **Education in Japan: Science and Culture and Sports,** Tokyo: Ministry of Education in Japan. http://www.mext. go.jp/english/.